نظام
الحكم
الأصلح

الباب السادس

تصميم نظام الحكم الأصلح

بعد الهجمة المضادة لمشروع ثورات الربيع العربي والفتن وهلاك العباد وخراب الديار .. ، وظهور السنة المنادين بدولة الخلافة والدولة الإسلامية والقاعدة و.. والشيعة المطالبين بثارات الحسين والقصاص لآل البيت من أحفاد معاوية ومن والاهم أو من سكت عنهم ، ومع كل ذلك ، أو بسببه ، قد يجد الباحث المزيد من الدوافع والمزيد من العينات للتشريح والتشخيص والمقارنة، ولكنه أيضا سيجد المزيد من العقبات والمخاطر التي قد ترتفع لمستوى محاولات تقويم ما لا يستقيم .

من أهم أسس ومقومات المشرع الإنساني وخلافة الإنسان في الأرض هي حرية وإرادة وكرامة الإنسان مع الالتزام بقواعد القانون والنظام ، ولكن ظهر بعد ثورات الربيع العربي أن إطلاق الحريات بلا هدف وضوابط وقوانين ونظام قد يؤدي إلى فوضى يصعب التحكم فيها.

يفترض أن يخضع نظام الحكم في الإسلام لما بعد فترة الرسول محمد ﷺ للأساس والتأسيس العلمي للرسالة الخاتمة ، والأساس والتأسيس العلمي لنظام الحكم الوارد فيها ، وللارتباط المتحرك بين مستوى الدين والتدين مع مستوى العلم والتعلم ، ومستوى الاستطاعة المتوفرة مع الطاعة المطلوبة ، وأن يتكامل مع كل مكونات الرسالة الأخرى ، وبما أن هذه المحددات مرتبطة بالمستوى العلمي والمدني والحضاري الذي تحققه البشرية ، والتي هي في حالة تحول وتطور دائمة ، لذلك يفترض في تصميم نظام الحكم الإسلامي أن يكون في حالة تحديث وتطور دائمة ، حتى يبلغ مستوى تطوره وتقدمه ورشده وصلاحيته .. في هذا العصر ما بلغته أحدث وأرقى الأبحاث والدراسات وأكثرها تقدما وصلاحية وكفاءة .. في تصاميمها وتنفيذها وتسييرها ومراقبتها وتطويرها .. .

مما يتوفر لنا في القرآن الكريم من حقائق ومعلومات عن المشروع الإنساني والإنسان والمسيرة البشرية .. يمكننا القول بأن نظام الحكم الإسلامي لا يستبعد كل الوسائل اللازمة لدفع الناس بعضهم لبعض لتحقيق الإصلاح في الأرض ولتجنب الفساد فيها ، ومن أهم هذه الوسائل نظام الحكم الصالح والراشد ، وعلى قاعدة أمر المؤمنين شورى بينهم ، والأمر في هذه الحالة هو محاولة وضع نظام حكم إسلامي صالح وراشد وذلك بعد أكثر من ألف عام على نزول الرسالة الخاتمة ، وما تراكم للإنسانية خلال هذه الفترة من علوم وتجارب وخبرات ، أصبح في مقدور العلماء والمفكرين تصميم نظام حكم إسلامي يتناسب مع قدرات هذا العصر لتلبية حاجات إنسان هذا العصر .

تحتاج محاولة وضع تصاميم مفصلة لنظام الحكم الإسلامي الحقيقي لأعلى مستوى مقدور عليه في العلوم الدينية و السياسة والقوانين والاقتصاد والرياضيات والإحصاء والهندسة .. ، والإدارة والتنظيم .. وغيرها ، وبما أن كل هذه المكونات متغيرات بعجلات متسارعة ، ويترتب على ذلك تغيير مناظر في تصاميم نظام الحكم ،لذلك، ولغيره ، يتعدى هذا الهدف قدرات الأفراد لتحقيقه، ويحتاج لتضافر وتكامل جهود متواصلة ومقتدرة ومنظمة في مجمعات أو مدن لمراكز بحث في كل المجالات ،و هو ما يفترض أن توفره أنظمة الحكم الإسلامية الحقيقية ، بل قد يكون من أهم مكونات هذه الأنظمة ، ولكنه اليوم يتعارض مع سياسات ومصالح أنظمة الحكم بالمسميات الإسلامية الناجمة عن الانقلاب الأموي والمعارضة له ، وتشبه هذه الحالة إشكالية البيضة والدجاجة القديمة والمتجددة ، ومع ذلك علينا بذل الجهد في محاولة لتوظيف ما نستطيع مما جاء في الرسالة الخاتمة من معلومات ووسائل ، وما توفر من علوم وخبرات إنسانية وتطور لرسم خارطة طريق لوضع تصاميم نظام الحكم الإسلامي الحقيقي في هذا

العصر ، من منطلق وعلى أساسات أمرهم شورى بينهم والتعامل في حالات الخلاف والتنازع ، وما يتبع ذلك ويلزمه من حريات تعبير ونشر وتنظيم وحوار .

يمكن القول بأن كل كتاباتنا المطبوعة : الرحى والردى ، مستقبل البشرية رؤية إسلامية ، الحزب الإنساني ونظام الحكم في دول الربيع العربي الإسلامي ، وهذه المقدمة عن نظام الحكم الأصلح ، عبارة عن نتاج للفكر والتفكر في محاولة للتأسيس لتصميم نظام الحكم في الإسلام، والفكر والتفكر الاختياري الحر يختلف في بعض جوانبه عن البحث العلمي المنظم ، فهو مجهود فردي أو شبه فردي، وقد نصح القرآن الناس باستعماله لقبول أو رفض بعض مما جاء فيه من حقائق ومعلومات غيبية، وقد يكون الأنجع لتحديد المواقف في حالات المسائل الخلافية الشائكة ،ومع أنه قد يحتاج إلى بعض المعلومات الأساسية ، إلا أنه قد لا يعتمد على المراجع والتفاصيل المتداولة ..لندرتها وعدم غناها في مثل تلك الحالات ، وقد يكون من الأفضل حصر هذا الأسلوب في مجالات ونقاط محددة لأنه يحتاج للكثير من جهد وزمن السالكين لهذا السبيل ، وملكات وقدرات استثنائية من المتلقين ، وعندما يتسع الموضوع وتتعدد جوانبه وتتشعب، ينجم عن ذلك المزيد من العيوب والسلبيات في الطرح والكتابة مثل التكرار وتشتت بعض أجزاء المسائل في أماكن متفرقة .. وغير ذلك مما يضعف من مستوى الجودة والإتقان والصياغة ويزيد من التعقيد وأسباب النقد والرفض.

قد يكون من الأفضل فتح أبواب المشاركة للآخرين لمراجعة هذا المجهود وسد الثغرات فيه وتجويده ، وبعد ذلك الدخول في مراحل البحث العلمي المنظم والدراسة والحوار ووضع التصاميم المفصلة لنظام الحكم في الإسلام في هذا العصر ثم عرضه على مستوى أمرهم شورى بينهم ، وقد يكون السودان بطبائع وخصائص أهله المتفردة، مع قدراتهم العلمية والمادية والفنية المتواضعة يوفر

قدر من الحريات والفرص ، مع نظام حكمه الإسلامي الأموي ،للتفكر والعرض والنشر والحوار السري والعلني على مستوى أمرهم شورى بينهم ، ويمكن أن يرافق ذلك ، كتطبيق عملي نموذجي ، محاولات تصميم نظام إدارة وحكم إسلامي حقيقي كاملو مفصل للسودان ، يتأسس على الحرية ورد الأمر في حالات التنازع لله وللرسول ، وأعلى مستوى علمي مقدور عليه ، وسلطة حقيقية كاملة بيد المواطنين.